مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على الأمن الوطني العراقي
اسم الكاتب: أ.م.د. سليم كاطع علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7447
تاريخ الاسترداد: 2025/04/20 12:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سياسة تركيا المائية وإنعكاساتها على الأمن الوطني العراقي

الاستاذ المساعد الدكتور

سليم كاطع علي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ـ جامعة بغداد

Turkiye's water policy and its implications for Iraqi national security

Assist. Prof. Dr. Saleem Gata'a Ali

Center for Strategic and International Studies

University of Baghdad

saliem.ali@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام 2024/5/16 تاريخ القبول 2024/6/13 تاريخ النشر 2024/10/30

الملخص

تعد قضية المياه من أكثر القضايا اهتماما على مستوى العلاقات الدولية، لدورها الحيوي في ديمومة الإستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ونظرا لتلك الأهمية فقد احتلت قضية المياه أولوية لدى صانع القرار التركي، في إطار السياسة التركية تجاه دول الجوار الجغرافي، ولا سيّما العراق، نظرا لحجم التأثير الذي تشكله تلك السياسة من تداعيات متعددة الأبعاد على الأمن الوطني العراقي. إذ إن بروز تركيا كقوة فاعلة في التفاعلات الإقليمية والدولية جعلها تتجه نحو توظيف أدوات قوتها في سياستها الخارجية تجاه دول الجوار الإقليمي، وشكلت مسألة المياه إحدى وسائل سياسة تركيا تجاه العراق، بهدف تحقيق المصالح القومية التركية على حساب مصلحة العراق الوطنية، وهو ما سينعكس بالضرورة على الأمن الوطني العراقي ويشكل تحديا جديدا أمام صانع القرار العراقي في إمكانية مواجهة تلك التحديات لضمان إستمرار عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، وبما يعزز من الاستقرار الداخلي للعراق.

الكلمات المفتاحية: المياه، السياسة التركية، التنمية المستدامة، الاقتصاد العراقي، الأمن الوطني.

Abstract

The water issue is one of the most important issues at the level of international relations, due to its vital role in the sustainability of the economic and social stability of the state. Given this importance, the water issue has occupied a priority for the Turkish decision-maker, within the framework of Turkish policy towards geographically neighboring countries, especially Iraq, given the size of the influence. This policy has multi-dimensional repercussions on Iraqi national security. The emergence of Turkey as an active force in regional and international interactions made it tend towards employing the tools of its power in its foreign policy towards regional neighboring countries, and the water issue formed one of the means of Turkey's policy towards Iraq, with the aim of achieving Turkish national interests at the expense of Iraq's national interest, which will necessarily be reflected in Iraqi national security represents a new challenge for the Iraqi decision-maker in the ability to confront these challenges to ensure the continuation of the process of sustainable economic development, and to enhance the internal stability of Iraq.

Key words: Water, Turkish politics, sustainable development, Iraqi economy, national security

المقدمة

تتميز قضية المياه بالشمول وشدة التعقيد والحيوية الشديدة، اذ لا يوجد بديل عن كثير من وظائفها الضرورية لاستخدامات الانسان والحيوان، ومن ثم لم تعد المياه متغيراً اقتصادياً او تنموياً فحسب، بل اصبحت بالدرجة الأولى مسالة أمن وطني وضرورة استراتيجية ملحة، ومتغيراً حاكماً في العلاقات الدولية بتفاعلاتها الصراعية والتعاونية على السواء، وبات الأمن المائي جزءاً لا يتجزأ من الأمن العالمي والأمن الإقليمي. إذ اكتسبت المياه اهمية استثنائية ليس فقط في ادبيات الاقتصاد السياسي والجغرافية، بل انها احتلت مكانة متقدمة في الادبيات والدراسات الاستراتيجية، وبذلك فان اهمية استخدامات الماء تكمن في أن شحته اشد فتكاً واقدر تغلغلاً وانتشاراً من اشد انواع السلاح تدميراً.

لقد أدت المتغيرات الخارجية والداخلية بصانع القرار السياسي الخارجي التركي الى اعادة تعريف مبادئ السياسة الخارجية التركية من خلال تبني مقاربة متعددة الابعاد تجاه الاقاليم الجغرافية المرتبطة بها، وهو ما ادى بالنتيجة الى تبني سياسة اقليمية جديدة متعددة الادوار، متجاوزة في ذلك كونها دولة لم تجد مكانة مرضية لها في المنظومة الغربية، والتوجه بدلاً من ذلك نحو انهاء حالة العزلة والانكفاء والتطلع نحو البروز كقوة اقليمية ذات نفوذ كبير في المنطقة.

وفي هذا الاطار فقد شكل احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية في عام 2003 فرصة تاريخية لتركيا لتحقيق اهدافها ومصالحها القومية عبر زيادة فاعلية التحرك الاقليمي وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والامنية والثقافية، اذ ان اختلال التوازن الاقليمي الاستراتيجي بعد خروج العراق من تلك المعادلة، وظهور خريطة جديدة للتوازنات الاقليمية، اتاح لتركيا فرصة كبيرة لحرية الحركة والفعل السياسي الاقليمي المؤثر، من خلال توظيف القضية المائية في سياق سياستها الخارجية تجاه محيطها الاقليمي.

وعليه، فقد جاءت السياسة التركية تجاه العراق وفقاً للتوجه التركي الجديد في المنطقة عموماً، انطلاقاً من المصالح القومية التركية، وقد شكلت مسألة المياه إحدى الادوات التي وظفتها تركيا في سياستها تجاه محيطها الاقليمي، ولا سيما العراق، لتحقيق مصالحها القومية على حساب مصلحة العراق الوطنية، الامر الذي جعل الامن الوطني للعراق امام تهديدات كبيرة.

أهمية البحث: تتمحور اهمية البحث في ان قضية المياه اصبحت تحتل أولوية في إهتمامات صانع القرار السياسي الخارجي، وبما يحقق أهداف ومصالح الدولة، وهو ما تجسده الحالة التركية في تعاملها مع قضية المياه، فضلاً عن أهمية المياه في المدرك الاستراتيجي لصانع القرار العراقي ومدى تأثيرها على الأمن الوطني العراقي حاضراً وفي المستقبل.

إشكالية البحث: تشكل قضية المياه إحدى الاوراق التي وظفتها تركيا لتحقيق مصالحها الوطنية على حساب المصالح العليا للعراق، من خلال استخدامها كورقة للتفاوض والضغط أحياناً في علاقاتها مع العراق، وهو ما يترتب عليه تداعيات عدة على الأمن الوطني واستقرار العراق الاقتصادي. وتتمثل اشكالية الدراسة في محاولة الاجابة على الاسئلة الآتية:

1. ما مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية المياه؟.
2. ما ابرز السياسات المائية التركية؟.
3. وما التداعيات المحتملة للسياسات المائية التركية على الامن الوطني العراقي؟.

فرضية البحث: لأجل رصد وتتبع ابعاد السياسة التركية وتأثيراتها المحتملة على الامن الوطني للعراق فقد استندت الدراسة على فرضية مفادها: ان السياسة المائية لتركيا كونها قوة اقليمية مؤثرة سيكون لها انعكاساتها على الامن الوطني العراقي، وبما يضمن مصالح واهداف تركيا في المنطقة.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسة هي:

المبحث الاول: **منطلقات السياسة التركية تجاه قضية المياه**

المبحث الثاني: **السياسات المائية التركية**

المبحث الثالث: **السياسة المائية التركية وتداعياتها على الأمن الوطني العراقي**

المبحث الاول: منطلقات السياسة التركية تجاه قضية المياه

تؤدي الموارد المائية دوراً مهماً في إعادة تعريف العلاقات بين الدول في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما مع تضاؤل الموارد المائية بصورة مستمرة. وقد اصبح من الحقائق القائمة في المنطقة ان يكون للصراع على المياه تأثير مباشر على الأمن والاستقرار، لا سيما وان المياه تعد قضية من قضايا الأمن القومي و السياسة الخارجية والاستقرار الداخلي.

لقد برزت المشكلة المائية بين تركيا والعراق منذ بداية السبعينيات منذ القرن الماضي، وتتمثل المشكلة في قيام تركيا بتنفيذ مشروع "الغاب" على مجاري وروافد نهري دجلة والفرات، والانفراد باستثمار الثروة المائية إنطلاقاً من انه لا يمكن لمسألة المياه أن تكون موضوع نزاع بين هذه الدول، وبذلك أصبحت المسألة المائية تحتل مكانة متقدمة في السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار العربي ولا سيما العراق. إذ تمثل المياه واحدة من أبرز المشكلات التي تواجه العلاقات العراقية التركية، إذ أن المشاريع التي تقيمها تركيا على منابع دجلة والفرات تشكل جوهر المشكلة بين البلدين، ولا سيما مشروع جنوب شرق الأناضول الذي تسعى به تركيا إلى تعزيز سيطرتها على مجرى هذين النهرين على الرغم من أنها ثروة مائية مشتركة بين تركيا العراق وسوريا، وعلى الرغم من وجود ست اتفاقات دولية لاقتسام مياه النهرين إلى أن المشكلة بقيت قائمة وهذه المعاهدات هي[1]:

1. المعاهدة الفرنسية – البريطانية في 1920/12/13 حول استخدام مياه دجلة والفرات: نصت هذه المعاهدة على تشكيل لجنة مشتركة مع تركيا وسوريا (فرنسا) والعراق (بريطانيا) لمعالجة المشكلات الخاصة بمياه النهرين ولا سيما في حال بناء منشآت هندسية في أعاليهما.

2. معاهدة حلب في 1930/5/3 بين تركيا وفرنسا وبريطانيا ونصت على أن لسوريا وتركيا حقوقاً متساوية بالانتفاع من مياه دجلة بوصفه قراراً مشتركاً.

3. معاهدة لوزان في 1932/7/24 التي أكدت على وجوب أخطار كل من سوريا والعراق كلما رغبت تركيا في القيام بأعمال إنشائية في دجلة والفرات.

4. معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين تركيا والعراق في 1946/3/9، والتي تنص على ضرورة التعاون المشترك بينهما في ما يخص بالمياه الدولية المشتركة.

5. اتفاقية الصداقة وحسن الجوار أنقرة في 5/30/ 1926 بين سوريا أي (فرنسا) وتركيا بشأن تأمين المياه التي تسقى من نهر قويق الذي ينبع من تركيا ويروي مدينة حلب.

6. بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني (أنقرة) في 25/ 12/ 1980 بين العراق وتركيا ثم انضمت إليه سوريا في عام ١٩٨٣ وينص على تشكيل لجنة فنية مشتركة لدراسة مواضيع المياه المشتركة وخاصة الفرات ودجلة.

تنطلق سياسة تركيا في تنفيذها لمشروع الغاب، بأنها ستصبح دولة متحكمة بالأمن المائي والغذائي لدول المنطقة، فضلاً عن استخدام المياه كثروة وطنية يمكن مبادلتها بالنفط أو كسلاح لتحقيق مطالب أمنية محددة، ففي حفل تدشين سد أتاتورك ذهب الرئيس التركي سليمان ديميريل الذي كان آنذاك رئيسا للوزراء قائلا: "إن مياه الفرات ودجلة تركية ومصادر هذه المياه هي موارد تركية كما أن آبار النفط تعود ملكيتها إلى العراق وسوريا، نحن لا نقول لسوريا والعراق إننا نشاركهما مواردهما النفطية ولا يحق لهما القول إنهما تشاركاننا مواردنا المائية، إنها مسألة سيادة... إن هذه أرضنا ولنا الحق في أن نفعل ما نريد"[2].

فالرؤية التركية تنطلق من ان مياه نهري دجلة والفرات هي مياه تركية كون منابعها تقع في الاراضي التركية، وهو ما دفعها منذ ثمانينيات القرن الماضي الى انشاء العديد من السدود والخزانات على تلك الانهر لأغراض زراعية وتجارية وتوليد الطاقة، كما بدأت منذ عام 2006 ببناء اكبر السدود على نهر دجلة وهو سد (أليسو) الذي

سبب انخفاضاً كبيراً في كميات المياه الواردة الى العراق، بالمقابل تذهب الرؤية العراقية الى ان هذه الانهار هي مياه دولية تمثل حقاً تاريخياً مكتسباً، لذا يجب ان تشترك جميع دول الحوض في الاستفادة من المياه، لاسيما وان (80%) من مياه العراق تأتي من تركيا[3]. بمعنى ان تركيا تعد المياه ثروة طبيعية تركية صرفة مثلما ان نفط العراق هو ثروة خاصة به، وهو ما يمثل ورقة مساومة في الجانب الاقتصادي، فضلاً عن السعي الى تحقيق اهداف سياسية وامنية تركية على حساب العراق.

ان السياسة التركية تركز دائماً وفي العديد من المناسبات والتصريحات بأن نهري دجلة والفرات ينبعان من الأراضي التركية، وأن مياه نهري دجلة والفرات هي مياه عابرة للحدود وأنها انهار تركية وليست دولية لذلك فإنها لا تخضع للقسمة وإنما للاستخدام الأمثل مما يناقض الحقيقة. فالعراق يرى بأنها انهار ليست محلية حتى ولو كانت منابعها تقع داخل الأراضي التركية وهذا لا يعطي لتركيا حقوقاً كاملة بالتصرف فيها. وكذلك تطالب تركيا بعد حوضي دجلة والفرات حوضاً واحداً، في حين يعتبر العراق أنهما حوضان منفصلان وان تركيا لم تعدهما سابقاً حوضاً واحداً. وهكذا تسعى تركيا إلى استخدام المياه كورقة ضغط للتأثير على العراق لضمان حصولها على النفط باستمرار وفق معادلة مقابلة النفط بالمياه[4].

الى جانب ذلك، تطلق القيادة السياسية في تركيا "الصفة التركية " على نهري دجلة والفرات حتى نقطة مغادرة كل منهما الأراضي التركية وانه لا ينبغي للعراق وسوريا إثارة أي مشكلة بشأن السدود التي تبنيها تركيا على النهرين وروافدهما داخل إقليمها. فقد ذكر الرئيس التركي الاسبق سليمان ديميريل في أيار 1990 بقوله:" أن لتركيا حق السيادة على مواردها المائية، ولا يجب أن تخلق السدود التي تبنيها على نهري دجلة والفرات أي مشكلة دولية، ويجب أن يدرك الجميع أنه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي"[5].

بمعنى آخر ان وجهة النظر التركية، لا تعد نهري دجلة والفرات من الأنهر الدولية*، وإنما ينطبق عليهما وصف (المياه العابرة للحدود)، على أن تستخدم المياه استخداماً منصفا ومعقولاً استناداً إلى نظرية السيادة الإقليمية المطلقة، وهي تعطي لتركيا حق ممارسة السيادة على تلك المياه باعتبار أن الأنهر المعنية لا تخضع للقوانين الدولية و إنما تتبع تركيا قوانين حسن الجوار والإنصاف لمساعدة سوريا والعراق على مواجهة حاجاتهما وليس هناك قوانين دولية تجبر الأتراك على اقتسام هذه المياه ، إذ أشار الرئيس ديميريل" إذا كان هذا المورد الطبيعي في بلادنا فإننا نملك كل الحق في استعماله بالطريقة التي نراها مناسبة وليس لسوريا أو العراق أي حق في المياه التي تنبع من تركيا، وبذلك فإن المباحثات حول وضع النهرين يجب ألا تتركز حول موضوع قسمة المياه وإنما على موضوع "الاستخدام الأمثل[6].

وفي هذا الاطار، ذهبت تركيا الى عد نهري دجلة والفرات نهرين تركيين عابرين للحدود، أن لهما حوضاً واحداً وحق امتلاكها لهما، ومن ثم لها حق استخدام مياه النهرين حتى النقطة التي تعبران فيها حدودها، وتذهب وجهة النظر التركية بانه لا يحق لأحد أن يقرر كيفية استخدام مياه النهرين لأن في ذلك مساً لسيادتها عليهما، وقد رفضت تركيا الاتفاقية الدولية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1997بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لمصلحة سوريا والعراق، بهدف الإبقاء على الوضع الحالي للنهرين كي تتمكن دون أي قيود من مواصلة مشروع الغاب[7]. كما اتجهت تركيا الى التلويح بإمكانية ربط المياه بمسألة الأمن وأحياناً بالنفط وإلى استخدام المياه كسلاح ضد الدول التي تتهمها تركيا بدعم حزب العمال الكردستاني PKK الذي يخوض حرباً مسلحة ضد الدولة التركية منذ عام ١٩٨٤[8].

المبحث الثاني: السياسات المائية التركية

تحظى السياسة الخارجية التركية بإهتمام كبير على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك يأتي من طبيعة تلك السياسة والتبدلات والتحولات التي اكتنفتها وتميزت بها ولاسيما

بعد العام 2002، بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، والذي أحدث تغيرات في السياسة الخارجية التركية والتي كانت نابعة من إدراك تركيا لأهمية موقعها الجغرافي ورغبتها في زيادة مقومات قوتها وقدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية لتأدية أدوار محورية تعزّز من مكانتها في النظام الإقليمي والدولي.

ان تركيا دولة غنية بالموارد المائية، حتى إنها توصف بكونها دولة ذات تخمة مائية، إذ يوجد فيها ٢٦ حوضاً مائياً تبلغ مساحتها ٧٧٩٤٥٢ كم2، ومجموع إيرادها المائي يبلغ نحو ١٨٦,٥ مليار م٣، وبذلك فإن تركيا تحتضن داخل أراضيها بحيرة كبيرة من المياه العذبة، تمتد شرايين أنهارها داخل بلغاريا واليونان وأواسط آسيا وسوريا والعراق، فضلاً عن أنهارها الداخلية، الى جانب وجود مياه جوفية تقدر بنحو ٩,٥ مليار م٣ ومياه ينابيع تماثل هذه الكمية، الأمر الذي يكون نحو ١٨ مليار م3 من المياه الجوفية والينابيع تكفي لإرواء نحو ٣٦% من مساحة الأراضي التركية. عليه تبلغ حصة الفرد من هذه المياه أكثر من ٣٠٠٠ م3 سنوياً، كما أن كمية الأمطار الساقطة في تركيا تقدر بنحو ٦٠٠ مليار م3 سنوياً، إلى معدلات الهطول المطري وحجم أحواض الأنهار داخل تركيا، إذ بلغت كمية الأمطار الهاطلة في حوض دجلة والفرات مقدار ١١٢ مليار م3 سنوياً، وتكون هذه المياه المصدر الرئيس لتغذية النهرين المذكورين[9].

ان استعمال تركيا لمياه نهرى دجلة والفرات واللذان ينبعان أصلاً من أراضيها، بدأ منذ عام ١٩٩٠ عندما تم إنشاء سد أتاتورك وتحويل مجرى النهر، وبعدها تم إنشاء ٢٢ سداً كبيراً ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول على هذين النهرين، فضلاً عن سد اليسو على نهر دجلة، مما يجعل الأثر الإجمالي لكل ذلك هو ري ١٬٧ مليون هيكتار من أراضي تركيا، فضلاً عن مد البلاد بمزيد من الكهرباء وهذا يبقى دول أسفل النهر مثل سوريا والعراق مفتقدين للمياه على نحو لا يمكن تجنبه وبشكل مأساوي[10].

وتأتي خطورة الدور التركي من خلال تحكم تركيا بالموارد المائية، وهذه المسألة تتخذ أبعادها الخطيرة لما تشكله المياه من عصب للحياة، وعلى سبيل المثال فإن مشروع ري الأناضول المكون من ١٣ مشروعاً إروائياً سيؤدي إلى خفض حصة العراق من ٣٠ مليار م3 سنوياً إلى ١١ مليار م٣ سنوياً[11].

ويمكن ملاحظة الاعتبارات الآتية التي توضح مدى الرؤية التركية إزاء النظام الإقليمي المقترح، من خلال توظيف ورقة المياه وهي:[12]

1. ترى تركيا أن دخولها كعضو فاعل ومؤثر في الجغرافيا الاقتصادية للمنطقة لن يدخل إلا عبر النظام الشرق أوسطي، ولا سيما مشاريع المياه التركية.

2. السعي إلى إقامة نظام شرق أوسطي جديد بمؤسسات اقتصادية جديدة كي تحتل موقعاً متميزاً، لا سيما في المجالات المائية والتكنولوجية، وبهذا سوف تقوض المؤسسات الاقتصادية للنظام العربي.

3. السعي إلى مقايضة مياهها بالنفط العراقي وإقامة علاقات شرق أوسطية على أساس هذه المعادلة.

4. السعي لتغيير الخريطة السياسية للمنطقة لبناء مكانة إقليمية متميزة في الدائرة الشرق أوسطية عبر مشاريع الربط الإقليمي المائية.

ولعل المحاولات الأولى حول استثمار مياه نهر الفرات تعود إلى عام ١٩٣٠ بعد تأسيس مؤسسة الكهرباء التركية(ETE) ، فقد بدأت أولى دراساتها عام ١٩٣٧ لإنشاء سد كيبان الجنوبي – ملتقى فرات صو ومراد صو لإنتاج الطاقة الكهربائية. ومنذ سنة ١٩٥٠ ازداد اهتمام الحكومات التركية المتعاقبة بالتوسع الزراعي وذلك لتطوير مناطقها الشرقية أسوة بمناطقها الغربية، ولأجل تحقيق ذلك قامت بوضع الخطط والبرامج اللازمة للاستفادة من مياه نهر الفرات لتوليد الطاقة الكهربائية وإرواء مساحات واسعة في جنوب شرق الأناضول، وشهد عقد الستينيات من القرن الماضي تنفيذ تركيا لبرامجها في حوض نهر الفرات، والمتمثلة بإقامة السدود والخزانات ومشاريع الري المختلفة، والتي يمكن الإشارة إلى اهمها، وعلى النحو الآتي[13]:

1. سد كيبان: وهو أول السدود المقامة على الفرات تم تنفيذه عام ١٩٧٤ عند التقاء رافدي نهر الفرات، فرات صو، ومراد صو تبلغ الطاقة الاستيعابية لخزان كيبان ٣٠٬٧ مليار م3، وهدفه الأساس توليد الطاقة الكهربائية سعة محطته الكهرومائية ١٣٦٠ ميكا واط ويبلغ معدل إنتاج الطاقة السنوية له ٥٧٥٨ مليون كيلوواط / ساعة في السنة.
2. سد قرقاريا: يقع جنوب سد كيبان بنحو ٦٦ كم2، وقد اكتمل السد عام ١٩٨٦ وتبلغ الطاقة الاستيعابية للخزان ٩,٥٨ مليار م3 من المياه، ويهدف للمشروع إلى توليد ٧,٥ مليار كيلو واط / ساعة سنوياً من الطاقة الكهربائية، كما أن الأراضي الزراعية الواقعة جنوب السد، والبالغة مساحتها ١٬١ مليون هكتار سوف تستفيد من المياه المتدفقة منه خلال السنة.
3. سد بيره جك: يقع على بعد ٩٠ كم من سد أتاتورك، تبلغ سعته التخزينية ٩٧٢ مليون م3. يقوم السد بتزويد الجزء الرئيس من مشروع غازي عنتاب الإروائي بالمياه، تبلغ طاقة محطته الكهربائية ٦٧٢ ميغا واط.
4. مشروع نفق شانلي أورفه: يعد هذا المشروع منشأة مهمة لتحويل مياه نهر الفرات إلى سهول ماردين أورفه وحران وجيلان بينار من أجل ري ٣٢٧٬٧٢٥ ألف هكتار بالانحدار و١٤٨,٦٤٩ ألف هكتار بالضخ من أراضي هذه المناطق، ويتألف نفق أورفه من نفقين متوازيين طول كل منهما ٢٦,٤ كم بقطر داخلي ٧,٦٢م، ويبلغ التصريف الأقصى للنفقين ٣٢٨ م / ثا، وهذا النفق من أطول وأكبر الأنفاق المماثلة حجماً في الري على الصعيد العالمي.
5. سد أتاتورك: يعد أكبر السدود، وقد بدأ العمل به عام ١٩٨٩، ودشن في ٢٦ تموز ١٩٩٢، بعد ما بدأ ملؤه في شباط عام ١٩٩٠، يقع السد على نهر الفرات على بعد ٢٤ كم2 من مدينة بوزوفا و٦٢ كم2 من مدينة شانلي أورفه، ويعد السد الثاني في العالم من حيث ارتفاعه الذي يبلغ نحو ١٩٠م، ويأتي في المرتبة الثالثة في العالم من حيث حجم قاعدته التي تبلغ نحو ٨٤,٥ مليون م3. يهدف مشروع أتاتورك لإرواء

مساحة ٨٤٣ ألف هكتار من الأراضي الزراعية وإنتاج ٨،٩ مليار كيلوواط ساعة/ سنوياً من الطاقة الكهربائية وتبلغ الطاقة الاستيعابية للخزان ٤٧-٤٨ مليار م3 من المياه، أما مساحة بحيرته الاصطناعية فتبلغ ٨١٧ كم2[14].

فضلاً عن ذلك، يمثل مشروع غابGAP ، تطوراً كبيراً في سياسة تركيا المائية، إذ يتألف المشروع من ٢٢ سداً و ١٩ محطة للطاقة الكهربائية ومشروعات أخرى متنوعة في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والري والاتصالات، والغاب من حيث المساحة هو أضخم مشروع في العالم ويشمل ثماني محافظات وعند إتمامه تقارب مساحة الزراعة المروية من خلاله ٨،٥ مليون هكتار أي نحو ١٩% من مساحة الأراضي المروية في تركيا، وتوفير 6،1 مليون فرصة عمل جديدة في هذه المناطق ذات الأكثرية الكردية[15].

وعليه، تعد مسألة المياه من المسائل الحيوية لأمن دول المنطقة، وذلك لافتقارها للأنهار واعتمادها على طرق التحلية في تصفية المياه، وبالنظر لهذه الظروف فقد اقترحت تركيا بالنظر لاحتوائها على فائض مائي وهي تعد خزان الشرق الأوسط بالمياه، إقامة مشروع يطلق عليه أنابيب السلام لنقل فائض المياه من نهري سيحون وجيحون بجنوب تركيا إلى دول الخليج العربي. وهو المشروع الذي طرحه الرئيس التركي الراحل (توركوت اوزال) حينما كان رئيساً للوزراء. وقد قدرت كلفة المشروع بـ (21) مليار دولار. غير أن كلفة المشروع ما تزال في نطاق الأماني لأسباب سياسية وصعوبات اقتصادية، والغرض أيضاً من المشروع السعي إلى توطيد علاقات تركيا بجيرانها الدول العربية. كما يمكن الاستفادة منه في حل الخلافات المعقدة حول حقوق المياه التي أدت إلى توتر العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط وهو يشمل على خطين[16]:

الأول: الخط الغربي الذي يمتد جنوباً عبر سوريا والأردن حتى يصل إلى السواحل الغربية في المملكة العربية السعودية.

الثاني: الخط الشرقي الذي يقطع سوريا وينقل المياه إلى شرق المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والبحرين وقطر والإمارات.

وتتمثل دوافع تركيا وراء انجاز هذا المشروع بهدفين رئيسين هما:

الأول: إن الدافع الرئيس لهذا المشروع دافعاً مادياً، إذ تربح تركيا نحو 2 مليار دولار سنوياً، إذ يمكن عد الفائض المتبقي من المياه التركية عبارة عن سلعة يمكن تسويقها في المنطقة ولم يكن الجانب الفني في الموضوع عند التفكير بهذا المشروع، فقد كان خط سيبيريا ـ الاسكا إنموذجاً يمكن أن يتكرر في نطاق المياه التركية في المنطقة[17].

الثاني: الدافع الجيوبولتيكي، فالمشروع سوف يمنح تركيا السيطرة على شريان حياة الشرق الأوسط كله، ونتيجة لذلك سوف تصبح تركيا أهم عنصر جيوبولتيكي في المنطقة، وسوف تصبح سوريا وبقية دول الخليج العربي دول خاضعة لها. في حالة تنفيذ المشروع فان خط الأنابيب الأول سيكون طوله 2700 كم2 وسينقل حوالي 3,5 مليون م3 من المياه إلى سوريا والأردن والسعودية، وسيمد الخط الثاني نحو 3900 كم2 وسيحمل 2,5 مليون م3 من المياه يومياً لبقية دول الخليج العربي[18] .

المبحث الثالث: السياسة المائية التركية وتداعياتها على الأمن الوطني العراقي

تعد المياه إحدى أهم القضايا التي تمارس دورها في توطيد أو توتر العلاقات بين الدول، إذ إن الارتفاع في الاستهلاك البشري وتزايد الحاجة للماء، جعل لها أهمية خاصة في مستقبل الدول والشعوب، لا سيما أن تقدم التكنولوجيا أسهم في إمكانية سيطرة الدول على موارد المياه واستثمارها، من غير اكتراث أحياناً بالحقوق المائية للدول الأخرى فيما يتعلق بالمياه المشتركة بين الدول، سواء تعلق الأمر بالأحواض المائية أو الأنهار دائمة الجريان، والإشكالات القائمة بين دول المنبع والمصب، وازداد الأمر تعقيداً بتأثير التغيرات المناخية والاحتباس الحراري وزيادة نسب التصحر والجفاف، مما أظهر مشكلة جديدة في العلاقات الدولية، فيما يخص السياسات المائية على الصعيد الدولي إلى الحد الذي ذهب ببعض المختصين إلى القول إن الصراعات والحروب القادمة سيكون التنازع على موارد المياه من اهم اسبابها[19].

تعد تركيا من القوى الإقليمية الفاعلة والمؤثرة في الساحة الدولية والإقليمية بما تمتلكه من أهمية جيوستراتيجية وتأتي في مقدمتها أهمية موقعها الجغرافي، ومكانتها الاقتصادية والعسكرية وأهميتها الثقافية وأدوارها السياسية، فضلاً عن عضويتها في حلف الناتو، إن تلك الميزات تؤهلها لأن تكون قوة إقليمية لا يستهان بها ويمنحها قوة فعالة ودور استراتيجي في البيئة الإقليمية المحيطة بها. وان تمتع منطقة المشرق العربي بمكانة استراتيجية لما يمتلكه من مقومات اقتصادية وإمكانات طبيعية ومساحة واسعة وموقع متميز، جعلته من المناطق المهمة جيوستراتيجياً، الى جانب امتلاكها عناصر قوة تاريخية وحضارة وثقافة متميزة بالشكل الذي أهلها لأن تكون محل اهتمام مشاريع الدول الكبرى ومحل تنافس إقليمي[20]. إذ سعت معظم الدول الفاعلة الإقليمية والدولية أن تضع قاعدة أو موطئ قدم لها في المنطقة، وتعد القواعد العسكرية أهم أدوات الدول لبسط نفوذها الخارجي على المنطقة العربية.

لقد تشكلت التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية بصورة اكثر وضوحاً بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا في تشرين الثاني 2002، اذ تبنت قيادات الحكومة رؤية جديدة لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية بكونها دولة مركزية في اطار محيطها الذي تنتمي اليه، ولاسيما منطقة الشرق الاوسط. اذ رافق ذلك تزايد الدور التركي وفاعليته في العديد من القضايا المحورية سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية، او الصراع العربي ـ الاسرائيلي بمساراته المتعددة، او ازمة البرنامج النووي الايراني، او القضايا المتعلقة بالإصلاح في المنطقة بأبعادها المختلفة.

إذ اتجهت تركيا في سياستها الاقليمية برؤية جديدة تضع مصالحها القومية في أولوية إهتماماتها الخارجية، وبما يضمن استمرارية المصالح الوطنية العليا لتركيا، لاسيما وان المنطقة وتحديداً في جوارها العربي تمثل خياراً اقتصادياً وتجارياً يتسم بمزايا ايجابية لعل في مقدمتها القرب الجغرافي، وموارد الطاقة، والاسواق الاستهلاكية، وهو ما يعني الابتعاد عن النظرة التقليدية التي لم تكن تركيا تبدي فيها اهتماماً كبيراً

بالمنطقة لاعتبارات تتعلق بالدين والتاريخ، بل وان تركيا لا تعد نفسها عضواً كاملاً في المنطقة من الناحية الثقافية والسياسية[21].

وقد شكل ملف المياه بين تركيا والعراق أحد اهم إشكاليات العلاقات بين البلدين، بسبب النقص الشديد في كميات المياه الداخلية إلى العراق وانعكاس ذلك سلباً على واقع الزراعة والري والسقي وزيادة مساحات التصحر والملوحة وانعدام الزراعة في مناطق عديدة. فالقطاع الزراعي في العراق يعاني من نقص كبير في الإنتاج، ومن ثم الاضطرار إلى استيراد أكثر احتياجات العراق الزراعية من الخارج، ولا شك أن هذا الوضع لا يمكن الاستمرار به لما يمثله من مخاطر حقيقية على الواقع الزراعي والمعيشي في العراق، وذلك يستدعي اتفاقاً منصفاً مع الجانب التركي يؤمن حصة مناسبة للعراق من مياه النهرين ويجنبه مواجهة مواقف مماثلة في المستقبل. إذ ان أي اتفاق مع تركيا يضع الأمور في نصابها ويرتب التزامات تدخل ضمن المصالح المتبادلة ومبادئ حسن الجوار[22].

إذ يشكل انخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات ظاهرة خطيرة تشكل تهديداً مباشراً للأمن الوطني العراقي، ولا سيما للأمن الغذائي والبيئي وتؤثر على المناخ وانحسار المسطحات المائية وزيادة التصحر، وحتى انعدام الماء الصالح للشرب في اغلب المناطق الجنوبية والوسطى, ويأتي ذلك بصورة رئيسة نتيجة لإقامة السدود العملاقة في تركيا لخزن مياه النهرين, وكذلك في سوريا لخزين مياه الفرات دون مراعاة لحقوق العراق كونه بلداً متشاطئاً والمسافة الأطول للنهرين تمر في أراضيه، وان إهمال مثل هكذا موضوع سوف يعرض العراق إلى مخاطر مستدامة بالشكل الذي يهدد أمن العراق الوطني حاضراً ومستقبلاً[23].

وعلى الرغم مما عده البعض موقفاً تركياً ايجابياً من خلال رفض البرلمان التركي نشر القوات الأمريكية على الأراضي التركية تمهيداً لاحتلال العراق عام 2003، فان السياسة الإقليمية التركية بمختلف أبعادها الايجابية والسلبية أصبح لها تأثير فاعل على الأمن الوطني العراقي وعلى مجمل العملية السياسية القائمة، من خلال محاولة

تركيا ايجاد موطئ قدم لها في القضية العراقية عبر توظيف العديد من الوسائل ومنها قضية المياه، بهدف الحصول لاحقاً على مكاسب إضافية في علاقاتها المستقبلية مع العراق لاسيما في المجالات الاقتصادية كالتجارة والنفط والبنية التحتية[24].

فطبيعة السياسة التركية تجاه العراق على الرغم من أنها تحمل اهداف معلنة تتمثل بتعزيز التعاون المشترك بين البلدين في كافة المجالات، فإنها من جانب آخر تشكل عاملاً مهدداً للأمن الوطني العراقي من خلال سعي تركيا إلى توظيف مشكلة المياه للتأثير على الوضع الداخلي العراقي، لاسيما وان المياه قضية معاصرة اصبحت ترتبط بالأمن والاقتصاد، كما انها تمتاز بالشمول وشدة التعقيد والحيوية، إذ لا يوجد بديل عن كثير من وظائفها اللازمة لاستخدامات الانسان، كما انها من القضايا التي يشكل فيها أي مكسب لأحد الأطراف خسارة للطرف الآخر. وهذا ما جعل منها قضية متفجرة إلى الحد الذي قد يؤدي الى الصراع حولها، لاسيما وإن الدول المعنية بالمشكلة لم تتوصل إلى إتفاق نهائي لحل مشكلة المياه بينها.

ان طموحات تركيا بتحقيق حلم الدولة المائية الكبرى في المنطقة، سينعكس بالتأكيد سلباً على الوضع الاقتصادي العراقي من خلال تدني الايرادات المائية ونقص في الطاقة الكهرومائية، والاختفاء التدريجي للبحيرات، وتدهور البيئة ونقص انتاجية الارض وانتشار التصحر، وانحدار نوعية وكمية الثروة السمكية، وانكماش المساحات الخضر، ومخاطر تقلص وجفاف الاهوار، والهجرة من الارياف، والقضاء على التنوع البيولوجي، وتهديد السلم الاهلي. فضلا عن كونه يشكل مساساً بالسيادة الوطنية، لأن سيادة دولة المنبع على المياه التي تنبع من اراضيها مكافئة قانوناً لسيادة دولة المصب على المياه الواردة الى اراضيها[25].

ولا شك فان السياسة المائية التركية تحمل في طياتها عدة اهداف اقتصادية وسياسية سوف تمكنها مستقبلاً من السيطرة الكاملة على مياه نهري دجلة والفرات داخل اراضيها، وما يترتب على ذلك من التأثير على دول الجوار وفي مقدمتها العراق، من

خلال التحكم في حجم المياه وفرض الشروط التي تناسبها بعيداً عن مبادئ القانون الدولي التي تنظم عملها[26].

وفي الواقع لا تقتصر أبعاد السياسات المائية التركية على الجوانب الاقتصادية والتنموية، إنما لها أبعاد أخرى أمنية فهي تستخدم سلاح المياه لتهديد الأمن الوطني العراقي من خلال ضربها لكافة الخطط التنموية في العراق. فضلاً عن تأثير العلاقة الإسرائيلية – التركية في المسار التركي حيال أزمة الفرات واستخدام تلك العلاقة للضغط على سوريا في الوقت نفسه[27].

كما تسعى تركيا في إطار المفاوضات متعددة الأطراف وكذلك في إطار المؤتمرات الاقتصادية الإقليمية الشرق أوسطية إلى إشراك الكيان الاسرائيلي والولايات المتحدة الامريكية في المبادرات التي تطلقها بخصوص المشروعات المائية، بهدف جذب الإستثمارات الأجنبية لتمويل مشروع (غاب) والاستفادة من الخبرات الإسرائيلية والأمريكية المتطورة في مجالات الزراعة والري والهندسة الوراثية[28].

وفي هذا الاطار، فقد طرح العراق أسس ومعايير من أجل التوصل إلى قسمة عادلة لمياه نهري دجلة والفرات تتمحور حول عدة نقاط هي[29]:

1. اعتبار أن نهري دجلة والفرات مجريان مائيان دوليان وأنه يمكن تصنيفهما باعتبارهما موارد مشتركة، وضرورة احترام الحق التاريخي للبلدين.

2. الاتفاق على الوارد الطبيعي السنوي للنهرين حتى يتم تحديد الحاجات المائية للمشاريع القائمة أو التي

هي قيد التنفيذ أو المخطط لها على النهرين في الدول الثلاثة.

3. تحديد الأسس القانونية الدولية التي ستستند إليها قسمة المياه والتي سيتم اقتسامها عبر التفاوض أو التحكيم من خلال هيئة دولية وبحضور مراقبين دوليين في هذه المفاوضات مع فرض عقوبات دولية إجبارية على الدول التي قد تعوق إجراءات الاقتسام أو التي تخالف الحصص المقررة نتيجة تلك المفاوضات.

ولا شك، فان الواقع يؤشر بان ملف المياه سيظل مفتوحاً في ظل السياسة المائية التركية التي تتجاهل الحقوق السورية والعراقية في مياه نهري دجلة والفرات وتتهرب من التوقيع على اتفاق بشأن الحصة النهائية لكل طرف من المياه وتعمل على تنفيذ مشاريعها المائية الضخمة غير مهتمة بالاعتراضات في سبيل أن تتحكم بالأمن المائي وربما الغذائي لجيرانها العرب في القرن المقبل. على الرغم من ان القيادة السياسية التركية اكدت على استبعادها لإمكانية توظيف مياه الفرات لأغراض سياسية في علاقات تركيا مع كل من سوريا والعراق[30]. إلا أنه من الناحية الفعلية يتعين عدم استبعاد هذه الإمكانية لا سيما في ظل مواصلة مشروع "الغاب" ودون التوصل إلى اتفاقية ثلاثية لتقسيم وتنظيم استغلال مياه الفرات. إذ أن استئثار تركيا بكميات كبيرة من مياه نهري دجلة والفرات يعرض مشروعات الري وتوليد الطاقة الكهربائية في سوريا والعراق لأضرار بالغة. وكانت أنقرة قد رفضت العديد من مذكرات الاحتجاج التي تقدمت بها دمشق وبغداد كل على حدة بسبب إقامة تركيا لمشروعات المياه على نهر الفرات[31]. كما تؤثر الاستخدامات التركية لمياه نهري دجلة والفرات في نوعية المياه وخصائصها من حيث إهمال مياه الفضلات التي تعود أو ترجع إليها من دون معالجة صحية، وزيادة نسبة الرواسب والأجسام الصلبة والملوحة في المجاري السفلية للنهرين لا سيما في العراق.

وعلى الرغم من توقيع العراق وتركيا اتفاقية لإنشاء "مجلس التعاون الإستراتيجي" في تموز 2008 على أثر زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الى بغداد، والذي يتولى مناقشة القضايا الإستراتيجية بين البلدين[32]. إلا ان ذلك لم يصل الى نتائج مقبولة حول مشكلة المياه بين البلدين، ففي ٢٥ ايار ٢٠١١ رفضت الحكومة العراقية التوقيع على اتفاقية اقتصادية مع تركيا حتى تضمن لها حصة مائية محددة حسب اتفاق رسمي، وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ إن:" تركيا لا تزال ترفض توقيع اتفاقية تزود بها العراق بنسب محددة، وان العراق لا يزال يستعمل كل علاقته مع تركيا في موضوع ضمان حصته المائية[33].

الخاتمة

تعد مسألة المياه من أكثر المسائل المؤثرة في العلاقات الدولية بين الدول المتشاطئة، نظراً لأهمية المياه المتزايدة والتوسع في استخدامها، إذ أن طبيعة الانهار الدولية تخلق حالة خاصة في العلاقات بين الدول التي تمر بها تلك الانهار وقد يؤدي عدم الاتفاق بشأنها الى نزاع عسكري واسع، وتكمن المشكلة في استخدام مياه النهر من قبل أكثر من دولة، ولا سيما إذا لم تكن هناك اتفاقيات وتفاهم بين تلك الدول على تقاسم حصص المياه، وقد تؤدي اية خطوات عملية لاستخدام المياه من قبل دولة في حوض النهر الى نراع مع الدول الأخرى المجاورة مثل بناء السدود والخزانات أو تحويل مياه النهر او فروعه واي نزاع بهذا الشأن سيدفع ثمنه السكان لان المياه اساس الحياة لديهم.

ولم تكن تركيا كدولة اقليمية كبرى ببعيدة عن ذلك التأثير، فالسياسة التركية المتعددة الابعاد التي انتهجها حزب العدالة والتنمية بعد تسلمه السلطة عام 2002، لم تكن مقتصرة على دولة محددة، وانما شملت الجوار الاقليمي لتركيا، في اطار استراتيجية تركية جديدة شاملة شجعها على ذلك حالة الفراغ والضعف الذي تميز يه الدور العربي في المنطقة، مما جعل الدور التركي يبدو اكبر من حجمه، في اطار سياسة جديدة لملء الفراغ الناشئ في المنطقة، استناداً الى مقومات وعناصر القوة التركية الشاملة بدءاً من الموقع الجغرافي والمقومات الاقتصادية والعسكرية.

وفي اطار تلك السياسة التركية الساعية الى ابراز الدور التركي وزيادة نفوذها في المحيط الاقليمي، فقد إتجهت تركيا نحو تفعيل وتنشيط التحرك الاقليمي وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والامنية والثقافية بهدف خلق الفرص الكبيرة لحرية الحركة والفعل السياسي الاقليمي امامها بما يجعلها طرفاً رئيساً في صياغة وتشكيل التحالفات السياسية الاقليمية، وبما يحفزها على اداء دور اقليمي مهيمن في المنطقة. ان السياسة التركية بما حملته من الرغبة في تحقيق اهداف ومصالح تركيا القومية في البروز كقوة فاعلة ومؤثرة في كافة التفاعلات الاقليمية والتحالفات المستقبلية،

كانت لها انعكاساتها المؤثرة على مجمل الاوضاع في العراق، ومهما تكن تلك السياسة فان الواقع يؤشر توجه تركيا نحو استخدام قضية المياه في سياستها تجاه العراق، ومما عزز من ذلك هو التاريخ الطويل بين تركيا والعراق والذي يحمل الكثير من المشاكل والقضايا التي عجز البلدان في ايجاد ارضية مشتركة بغية الوصول الى حلول جذرية لتلك المشاكل والازمات. بهدف الحصول على اكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية، وهو ما ينعكس سلباً على الواقع السياسي العراقي، ومن ثم يشكل تهديداً حقيقياً للأمن الوطني العراقي، انطلاقاً من ان مفهوم الامن هو مفهوم شامل لا يقتصر على جانب دون الجوانب الاخرى.

وفي ضوء ما تقدم يمكن التوصل الى بعض الاستنتاجات، وكما يلي:

1. ان قضية المياه كانت ولا زالت من القضايا المهمة، في سياق العلاقات ما بين الوحدات الدولية، نظراً للأهمية التي تحتلها في ديمومة النمو الاقتصادي والاستقرار الداخلي، ولا سيما في الدول التي تعاني شحة في المياه.
2. ان قضية المياه تشكل بعداً مهماً من أبعاد السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار الجغرافي، تحقيقاً لأهداف ومصالح تركيا في المنطقة، ويأتي في مقدمة تلك الدول العراق، الذي يعاني نقصاً كبيراً في مصادر المياه اللازمة لإستمرار عجلة الاقتصاد العراقي، وتحقيق الاكتفاء الداخلي منها.
3. ان مشكلة المياه وكيفية توظيف تركيا لهذه القضية ستكون لها تداعيات عدة على الامن الوطني العراقي، وهو ما يترتب عليه بروز مشكلات متعددة الابعاد في الداخل العراقي، من خلال إنعكاساتها على حياه المواطن، والمجتمع بشكل عام، وعلى مدى استقرار الدولة العراقية في المستقبل.
4. ان معاجلة مشكلة المياه مع تركيا، والحيلولة دون تصاعد تلك المشكلة يتطلب إعتماد مبدأ التعاون والانفتاح بين العراق وتركيا، إنطلاقاً من المصالح والمنافع المتبادلة والتي يمكن من خلالها التوصل الى تفاهم وتعاون مشترك حول إقتسام المياه، وبما يحقق مصالح الدول الاطراف.

الهوامش

[1] عزام حامد عطية، السياسة الأمنية التركية حيال العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2022، ص 73.

[2] نقلاً عن: عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٩٧، ص19.

[3] علي جلال معوض، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط (2002 ـ 2007)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص 368.

[4] احمد نوري النعيمي، الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسط، الطبعة الاولى، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2010، ص 231 وما بعدها.

[5] نقلاً عن: عماد الضميري، تركيا والشرق الاوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، 2002، ص 46.

* عرفت المادة الثانية من قواعد هلسنكي ١٩٦٦ حوض النهر الدولي بأنه: منطقة جغرافية تمتد عبر دولتين أو أكثر، وتعين حدودهما المجمعات المائية لشبكة المياه، بما في ذلك المياه السطحية والجوفية التي تتدفق إلى مصب مشترك. ينظر: د. هشام حمزة عبد الحميد، دراسة لمفهوم النهر الدولي في القانون الدولي للمياه وتطبيقاته في إتفاقيات حوض النيل، مجلة آفاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للإستعلامات، العدد 39، 2013، ص 136.

[6] نقلاً عن: قاسم عباس، الاطماع بالمياه العربية وابعادها الجيوبوليتيكية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 174، 1993، ص 28.

[7] خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، بلا، دمشق، إتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 45.

[8] احمد الرشيدي، تركيا والأمن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٦٩، ١٩٩٢، ص١١٩.

[9] مروان عبد الملك ذنون، تقويم المشاريع المائية والإروائية لحوضي دجلة والفرات، الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات واقعها وآفاقها المستقبلية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1993، ص 38.

[10] جوليان كالديكوت، الماء: أزمة عالمية (الاسباب، التكاليف، والمستقبل)، ترجمة: منير شريف، الطبعة الاولى، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2014، ص 294.

[11] مهدية صالح العبيدي، مشروع الشرق اوسطية: دراسة في الابعاد الاقتصادية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2001، ص 9.

[12] عمر كامل حسن، جغرافيا الشرق الاوسط الجديد: دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتكس، دمشق، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والاعلان، 2018، ص ص 187 ـ 188.

[13] نصيف جاسم المطلبي، السياسة المائية (الحالية والمستقبلية) لدول اعالي الفرات وأثرها على العراق، ندوة: الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات واقعها وآفاقها المستقبلية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1993، ص 110 وما بعدها.

[14] صبري فارس الهيتي، مشكلة المياه في الوطن العربي: دراسة جيوبوليتيكية، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 6، 2000، ص 25. وينظر: محمد نور الدين مشروع "غاب" الأبعاد المحلية والإقليمية شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيق، بيروت، العدد 15، ١٩٩٣، ص٦.

[15] عوني عبد الرحمن السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية، مستقبل الجوار المائي العربي سلسلة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإسلامية الاستراتيجية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، العدد ١٠، 1997، ص١٦.

[16] طارق المجذوب، لا احد يشرب: مشاريع المياه في استراتيجية إسرائيل، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 1998، ص ص 236 ـ 237.

[17] سعد حقي توفيق، السياسة الاقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002 ـ 2008، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 38 ـ 39، 2009، ص16.

[18] احمد نوري النعيمي، تركيا والوطن العربي، طرابلس ـ ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1998، ص ص 247 ـ 249.

[19] سمية مهدي الامامي، دور المياه في العلاقات التركية ـ العربية 1990 ـ 2010، رسالة ماجستير، الاردن، جامعة مؤتة، 2010، ص ص 6 ـ 8.

[20] احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الطبعة الثانية، بيروت، الدار العربية للعلوم ـ مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص 142 وما بعدها.

[21] احمد تهامي، تركيا وتوسيع الناتو، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 129، 1997، ص 111.

[22] حسن بكر احمد، العلاقات العربية . التركية بين الحاضر والمستقبل، الطبعة الاولى، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 41، 2000، ص 43.

[23] علاء عبد الحسين, طرق تقسيم المياه بين البلدان المتشاطئة, مجلة شؤن عراقية، بغداد, العدد الثالث, مركز العراق للدراسات, 2009, ص ص59-62.

[24] مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، تحرير: نظام بركات، الطبعة الاولى، الاردن، مركز دراسات الشرق الاوسط، 2012، ص 474 وما بعدها.

[25] حسن الجنابي، العراق وتركيا وملف المياه المشتركة، على الرابط:

http://iraqieconomists.net/ar/2013/11/13

[26] مجذوب بدر العناد، ازمة المياه العربية ومشاكلها وتأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية العربية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد (86)، 1995، ص 53.

[27] هيثم الكيلاني، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، العدد ٦، 2014، ص ص68 .69.

[28] محمد علي زرقة، قضية لواء الأسكندرونة (وثائق وشروح)، الجزء الاول، بيروت، دار العروبة، ١٩٩٣ ، ص٤٧١ ـ 475.

[29] مجدي صبحي، المسألة المائية في محادثات السلام الجارية، في: المشكلات المائية في الوطن العربي، تحرير: احمد يوسف احمد، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1994، ص 110.

[30] عماد الضميري، تركيا والشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص 50.

[31] سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق الممكنة، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 209، 1996، ص ص 116 . 117.

[32] مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير: محمد عبد العاطي، الطبعة الاولى، الدار العربية ناشرون . مركز الجزيرة للدراسات، بيروت، 2010، ص 159.

[33] علي ناجي جرح، المياه في العلاقات العربية ـ التركية بين الحاضر والمستقبل، الطبعة الاولى، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 219.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية والمترجمة

1. احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الطبعة الثانية، بيروت، الدار العربية للعلوم . مركز الجزيرة للدراسات، 2011.
2. احمد نوري النعيمي، الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسط، الطبعة الاولى، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2010.
3. احمد نوري النعيمي، تركيا والوطن العربي، طرابلس . ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1998.
4. جوليان كالديكوت، الماء: أزمة عالمية (الاسباب، التكاليف، والمستقبل)، ترجمة: منير شريف، الطبعة الاولى، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2014.
5. خالد محسن اليعقوبي، السياسة الاميركية تجاه العراق وانعكاساتها الاقليمية والدولية بعد نيسان 2003، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.
6. خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، بلا، دمشق، إتحاد الكتاب العرب، 1999.
7. سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق الممكنة، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 209، 1996.
8. طارق المجذوب، لا احد يشرب: مشاريع المياه في استراتيجية إسرائيل، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 1998.
9. عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٩٧.
10. علي ناجي جرح، المياه في العلاقات العربية ـ التركية بين الحاضر والمستقبل، الطبعة الاولى، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

11. عماد الضميري، تركيا والشرق الاوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، 2002.
12. عمر كامل حسن، جغرافيا الشرق الاوسط الجديد: دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتكس، بلا، دمشق، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والاعلان، 2018.
13. مجدي صبحي، المسألة المائية في محادثات السلام الجارية، في: المشكلات المائية في الوطن العربي، تحرير: احمد يوسف احمد، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1994.
14. مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير: محمد عبد العاطي، الطبعة الاولى، الدار العربية ناشرون . مركز الجزيرة للدراسات، بيروت، 2010.
15. مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، تحرير: نظام بركات، الطبعة الاولى، الاردن، مركز دراسات الشرق الاوسط، 2012.
16. محمد علي زرقة، قضية لواء الإسكندرونة (وثائق وشروح)، الجزء الاول، بيروت، دار العروبة، ١٩٩٣.
17. مروان عبد الملك ذنون، تقويم المشاريع المائية والإروائية لحوضي دجلة والفرات، ندوة: الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات واقعها وآفاقها المستقبلية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1993.
18. مهدية صالح العبيدي، مشروع الشرق اوسطية: دراسة في الابعاد الاقتصادية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2001.
19. نصيف جاسم المطلبي، السياسة المائية (الحالية والمستقبلية) لدول اعالي الفرات وأثرها على العراق، ندوة: الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات واقعها وآفاقها المستقبلية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1993.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

1. سمية مهدي الامامي، دور المياه في العلاقات التركية ـ العربية 1990 ـ 2010، رسالة ماجستير، الاردن، جامعة مؤتة، 2010.
2. عزام حامد عطية، السياسة الأمنية التركية حيال العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2022.
3. علي جلال معوض، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط (2002 ـ 2007)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.

ثالثاً: البحوث والدراسات

1. احمد تهامي، تركيا وتوسيع الناتو، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (129)، 1997.
2. احمد الرشيدي، تركيا والأمن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٦٩، ١٩٩٢ .
3. بكر احمد، العلاقات العربية ـ التركية بين الحاضر والمستقبل، الطبعة الاولى، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 41، 2000.
4. سعد حقي توفيق، السياسة الاقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002 ـ 2008، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 38 ـ 39، 2009.
5. صبري فارس الهيتي، مشكلة المياه في الوطن العربي: دراسة جيوبوليتيكية، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 6، 2000.
6. علاء عبد الحسين, طرق تقسيم المياه بين البلدان المتشاطئة, مجلة شؤن عراقية، بغداد, العدد (3), مركز العراق للدراسات, 2009.

7. عوني عبد الرحمن السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية، مستقبل الجوار المائي العربي سلسلة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإسلامية الاستراتيجية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، العدد ١٠، 1997.
8. قاسم عباس، الاطماع بالمياه العربية وابعادها الجيوبوليتيكية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 174، 1993.
9. محمد نور الدين مشروع "غاب" الأبعاد المحلية والإقليمية شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيق، بيروت، العدد 15، ١٩٩٣.
10. مجذوب بدر العناد، ازمة المياه العربية ومشاكلها وتأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية العربية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد (86)، 1995.
11. هشام حمزة عبد الحميد، دراسة لمفهوم النهر الدولي في القانون الدولي للمياه وتطبيقاته في إتفاقيات حوض النيل، مجلة آفاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للإستعلامات، العدد 39، 2013.
12. هيثم الكيلاني، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، العدد ٦، 2014.

رابعاً: الانترنت

1. حسن الجنابي، العراق وتركيا وملف المياه المشتركة، 2013/11/13، على الرابط: http://iraqieconomists.net/ar3